



قاعدة تجارية ولوجستية واعدة

مسقط تراهن على المنطقة الحرة بالمزبونة لإنعاش التجارة مع اليمن مبنى للخدمات متعدد الاستخدامات لتسهيل الاستثمار

وفي مجال توفير فرص العمل أوضح أن المنطقة أسهمت في توفير العديد من فرص العمل للآباء وأولاد المزبونة، مشيراً إلى أن عدد فرص العمل التي وفرتها المشروعات العاملة بالمنطقة يبلغ أكثر من ألف فرصة عمل.

ودعا البلوشي مدير عام المنطقة الحرة بالمزبونة المستثمرين من السلطنة واليمن والدول العربية والمستثمرين الدوليين للاستثمار في المنطقة، مؤكداً أنها تتمتع بمجموعة واسعة من الحوافز والإعفاءات كالإعفاء الضريبي لمدة تصل إلى 30 عاماً، والإعفاء الجمركي، وحرية تملك المشاريع لغير العُمانيين بنسبة 100 في المئة، والإعفاء من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في قانون الشركات، إلى جانب تسهيل وتسيط إجراءات حصول المستثمرين غير الخليجيين على إقامة بالسلطنة.

سعید بن عبدالله
خطة المنطقة
في المرحلة المقبلة هي
استقطاب المستثمرين

وتتميز المنطقة بحوافز خاصة مثل سهولة وصول الأفراد والمتسوقين والمستثمرين اليمنيين إليها دون تأشيرة دخول، وتسهيل عمل القوى العاملة اليمنية بالمنطقة دون تأشيرة عمل، بالإضافة إلى القرب من الأسواق اليمنية لوقوعها على الحدود مباشرة.

وتحولت سلطنة عوماً في السنوات الأخيرة وخصوصاً مع تصاعد الحرب إلى مصدر رئيسي لاستيراد البضائع والمركبات من قبل التجار اليمنيين، حيث تتدفق الكثير من البضائع عبر منفذ شحن وصرفيت في محافظة المهرة على الحدود مع سلطنة عمان.

وتأمل مسقط في تحويل المنطقة الحرة في المزبونة الواقعة على حدودها مع اليمن إلى منطقة جذب تسهم في تعزيز دورها الاقتصادي بربط اليمن والعالم وتلبية احتياجات السوق اليمنية من المنتجات الغذائية والصناعية والمعدات.

وقد قدمت مسقط في أوقات سابقة تسهيلات خاصة لرجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين لتشجيعهم على نقل أنشطتهم إلى سلطنة عمان أو فتح مكاتب تجارية دائمة في مدينة صلالة على وجه التحديد.

وتتقاطع الأهداف السياسية مع الاقتصادية في اهتمام عمان المتزايد بالشأن اليمني، حيث لم تخف مسقط قلقها من نشاط التحالف العربي المتزايد في محافظة المهرة على حدودها الجنوبية التي تعتبرها جزءاً من أمنها الحيوي الإقليمي في المنطقة.

وعملت مسقط خلال السنوات الماضية وبشكل متزايد على منح شخصيات اجتماعية وسياسية ورجال أعمال يمينيين الجنسية العمانية، كما استضافت المئات من السياسيين اليمنيين على أراضيها.

تراهن سلطنة عمان خلال المرحلة المقبلة على تحويل المنطقة الحرة في المزبونة الواقعة على حدودها مع اليمن إلى بوابة اقتصادية وذلك عبر تعزيز تجارة الترانزيت بهدف تحفيز دورها الاقتصادي لتلبية احتياجات السوق اليمنية وشرق أفريقيا من المنتجات الغذائية والصناعية والمعدات.

المزبونة (سلطنة عمان) - تركز سلطنة عمان على الاستثمار في المنطقة الحرة بالمزبونة من خلال إنشاء مشاريع في مجال تخزين البضائع المعاد تصديرها وتعزيز حركة التجارة البينية بالتزامن مع أعمال بناء مبنى الخدمات متعدد الاستخدامات لتسهيل الاستثمار في المنطقة.

وتقع المنطقة الحرة بالمزبونة في أقصى الجنوب الغربي من السلطنة على الحدود البرية مع الجمهورية اليمنية، وتعد البوابة الخليجية لتجارة الترانزيت إلى اليمن ومنها إلى دول شرق أفريقيا. وتبلغ مساحة المنطقة الإجمالية أكثر من 15 مليون متر مربع، حيث تتميز المنطقة بمجموعة واسعة من التسهيلات والخدمات كالإعفاء الضريبي والإعفاء الجمركي، وحرية تملك المشروعات إلى جانب تسهيل وتسيط إجراءات حصول المستثمرين غير الخليجيين على إقامة بالسلطنة.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية عن سعيد بن عبدالله البلوشي مدير عام المنطقة الحرة بالمزبونة قوله إن "خطة المنطقة للمرحلة المقبلة تركز على استقطاب المستثمرين الدوليين، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين اليمنيين، وإنشاء مشاريع في مجال تخزين البضائع المعاد تصديرها، وتنفيذ المرحلة الرابعة من التطوير بمساحة 4 ملايين متر مربع التي ستضم مجموعة متنوعة من المخططات للقطاعات الاقتصادية ومن أبرزها القطاع الصناعي".

وأضاف أن "المنطقة التي تشغلها وتديرها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية 'مدائن' قامت خلال السنوات الماضية بتنفيذ ثلاث مراحل تطوير أسهمت في تأكيد قدرة المنطقة على تحقيق انعاش اقتصادي على جانبي الحدود العُماني - اليمنية".

وأكد أن "منطقة استطاعت منذ افتتاحها في أواخر عام 1999 كأول منطقة حرة بالسلطنة تعزيز حركة التجارة البينية بين البلدين وشجعت رؤوس الأموال اليمنية على الاستثمار في المنطقة، كما أوجدت فرصاً عديدة أمام الاستثمار العُماني للنمو".

وأشار البلوشي إلى أن المنطقة الحرة بالمزبونة شهدت عدداً من مراحل التطوير، من خلال تشغيلها وتنمية الخدمات فيها إلى المؤسسة العامة للمناطق الصناعية حيث تم التركيز على حركة التجارة والاستيراد والتصدير، وبعد صدور المرسوم السلطاني المشار إليه حظيت المنطقة باهتمام أكبر وبدأت "مدائن" بإعداد خطط تطويرها.

وخلال السنوات الماضية أطلقت السلطنة ثلاث مراحل تطويرية شملت إنشاء البنية الأساسية التي تحتاج إليها المنطقة لتصبح قادرة على استقطاب الاستثمارات كضخات الطرق الداخلية مع

7.8

مليون دولار قيمة مبنى الخدمات

متعدد الاستخدامات لتسهيل

العمليات الاستثمارية

ويعهد المبنى المتوقع إنجازها في منتصف العام المقبل إلى ضم جميع الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها العمليات الاستثمارية في المنطقة الحرة بالمزبونة، وعرضها أمام المستثمرين وأصحاب الأعمال والمراجعين والزبائن في موقع واحد، وذلك لإيجاد قيمة مضافة للمنطقة تعمل على التكامل في الخدمات وتسريع وتيرة الأعمال وتسهيل إجراءات إنجاز المعاملات.

الجفاف يحرم مزارعي سوريا من موسمي القمح والشعير

أكثر من نصف المساحات الزراعية غير قابل للحصاد

يهدد الجفاف ونقص الأمطار مزارعي ريف السويداء بسوريا بخسارة أكثر من نصف إنتاج الأراضي وموسمي القمح والشعير الاستراتيجيين، وهو ما بدأ يظهر جلياً من خلال ذبول المحاصيل، ما يزيد في تازم الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويحرم البلد من عوائد هذه الزراعات.

هطلت في موسمي الشتاء والربيع لم تكن كافية لإنضاج موسمي القمح والشعير. وتابع "لم أكن أتوقع أن أرى أرضي التي حرثتها مرتين بهذا الشكل المحزن"، مشيراً إلى أن غالبية المزارعين في قريته خسروا مواسمهم من القمح والشعير.

بدوره، عبر أبو سلمان الشعراي (53 عاماً) من ريف السويداء الشمالي، عن حزنه الشديد لخسارته موسم الشعير الذي كان ينتظره من أجل رؤوس الأغنام التي يملكها.

وقال وهو يفرك كفيه "قبل يومين كنت أتفقد أرضي التي زرعتها قبل أشهر، وتالمت كثيراً عندما رأيتها مصفرة وذابلة"، موضحاً أن شح الأمطار وانحباسه لفترات طويلة أثراً على نمو الزرع.

ويبين أبو سلمان أن "الأشهر القليلة القادمة ستكون صعبة على الفلاح، وخاصة من يملك ثروة حيوانية، إذ كان ينتظر الموسم، والآن فقدنا الأمل، ونتنظر رحمة الله".

وأشار إلى أن قلة الأمطار أثرت أيضاً على العشب الذي ينمو في فصل الربيع، إذ بإمكان مربي الأغنام والماعز إطعامها من العشب الأخضر لفترة محددة، مؤكداً أن الوضع سيكون صعباً هذا العام.

ويشار إلى أن علامات الذبول والاصفرار بدأت تظهر بوضوح على محصولي القمح والشعير، وخاصة في

مصر والسودان يوقعان مذكرة لتأسيس شركة مساهمة للصناعات الغذائية

عناصر ومقومات النجاح للشركة الجديدة سواء في التربة الحيوانية أو زراعة الأعلاف وصناعة اللحوم والألبان والتجارة والتوزيع، خاصة في ضوء ما يمتلكه السودان من ثروة حيوانية وكذلك موقع شركة جنوب الوادي بتوشكي، ما يفتح الباب أمام الاستثمار في مشروعات أخرى في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

ويستثمر السودان بما لديه من ماشية، والتي تستوردها مصر المجاورة بشكل متكرر. ويكتف البلدان بالتعاون على عدة أصعدة، منها العسكرية.

ومن المقرر أيضاً أن يتسلم السودان 400 مليون دولار من السعودية والإمارات لتعمير مستلزمات الإنتاج الزراعي لموسمي الصيف والشتاء هذا العام.

ويرى خبراء أن الموارد الحيوانية التي يزرع بها السودان تنتظر إرادة سياسية ورؤية اقتصادية شاملة للاستفادة منها بعد التخلص من الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعرقل كل عمليات البناء والتقدم.

ويطمح السودان إلى تنمية صادراته التي تمثل أحد روافد النقد الأجنبي الشحيح الذي تشهد به البلاد جراء الهبوط الحاد في العملة المحلية.

ويساهم قطاع تصدير المواشي بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 52 في المئة من إجمالي ناتج القطاع الزراعي، حسب الإحصائيات الرسمية.

وتواجه الثروة الحيوانية صعوبات كبيرة تحول دون الاستغلال الأمثل لها، منها فرض رسوم على نقلها بين المحافظات المختلفة، وانتشار التهريب عبر الحدود. ويمثل الإهمال البيطري، أحد الصعوبات الأخرى أمام تصدير الثروة الحيوانية نظراً لغياب شروط الجودة وعدم وجود مسالخ متطورة، وهو ما يفقد القطاع قيمة مضافة يمكن أن تدر عائدات أكبر على الخزينة العامة للبلاد.

وتتضمن مذكرة التفاهم لتأسيس شركة مساهمة مصرية سودانية تركز أعمالها على الإنتاج الزراعي والحيواني. وقالت وزارة التموين المصرية في بيان إن الشركة سيكون لها رأسمال كبير وستزيد التعاون الاقتصادي والتبادل السلي والتجاري بين البلدين.

وقالت وزارة قطاع الأعمال العام المصرية إن جميع عناصر ومقومات النجاح ستكون متوافرة للشركة الجديدة سواء في التربية الحيوانية أو زراعة الأعلاف وصناعة اللحوم والألبان والتجارة والتوزيع.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن علي المصليحي وزير التموين والتجارة الداخلية، قوله إن "التعاون بين مصر والسودان في النواحي الاقتصادية تعاون متميز، ويوجد شراكة واتفاقيات بين الوزارة وشركة اتجاهات السودانية لتوريد اللحوم وتبادل السلع الغذائية".

وأكد المصليحي، أن تأسيس الشركة المشتركة برأس مال كبير للمضي قدماً لمزيد من التعاون الاقتصادي والتبادل السلي والتجاري والصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في مجال اللحوم والزراعة والكثير من السلع بما يدعم الاقتصاد القومي للبلدين، مشيراً إلى أن هذا التعاون الاقتصادي هو نتاج عمل جاد وكبير امتد لسنوات. وشدد على توافر جميع

70

في المئة من الأراضي المزروعة قمحا

غير قابلة للحصاد وهي مرشحة

لارتفاع حسب الظروف الجوية

ومشى أبو حاتم وهو من قرية بريف السويداء الجنوبي في حقله الكبير، وعلامات الحزن قد ارتسمت على ملامح وجهه الحنطي المتجعد، مخاطباً ابنه الذي رافقه في جولته، "لقد خسرتنا موسم القمح هذا العام"، محذراً من خطورة هذا الأمر على حياة الناس في الفترة المقبلة.

ونسبت وكالة شينخوا لأبو حاتم قوله "لدينا مساحات واسعة من الأراضي البعلية، لهذا نحن نعتمد على زراعة القمح والشعير غير المروي (بعلية)، مبيناً أن كمية الأمطار التي

علي المصليحي
تأسيس الشركة برأس
مال كبير للمضي
في التعاون الاقتصادي

وكشف ميرغني إدريس مدير منظومة الصناعات الدفاعية السودانية، أن التعاون بين وزارة التموين وشركة مشيراً إلى أن نجاح التجربة هو ما أدى إلى إنشاء الشركة المصرية

السودانية لخدمة الشعير المصري والسوداني، مؤكداً أن هذا التعاون بين البلدين سوف يدخل هذه الشركة إلى المنافسة العالمية.

من جانبه أشار محمد إلياس السفير السوداني بالقاهرة، إلى أن ما يحدث من توقيع بشأن إنشاء شركة مصرية سودانية ترجمة حقيقية للتكامل بين مصر والسودان استراتيجياً، مشيراً إلى أن إنشاء هذه الشركة

على الخزينة العامة للبلاد.

وأكد المصليحي، أن تأسيس الشركة المشتركة برأس مال كبير للمضي قدماً لمزيد من التعاون الاقتصادي والتبادل السلي والتجاري والصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في مجال اللحوم والزراعة والكثير من السلع بما يدعم الاقتصاد القومي للبلدين، مشيراً إلى أن هذا التعاون الاقتصادي هو نتاج عمل جاد وكبير امتد لسنوات. وشدد على توافر جميع

عناصر ومقومات النجاح للشركة الجديدة سواء في التربة الحيوانية أو زراعة الأعلاف وصناعة اللحوم والألبان والتجارة والتوزيع، خاصة في ضوء ما يمتلكه السودان من ثروة حيوانية وكذلك موقع شركة جنوب الوادي بتوشكي، ما يفتح الباب أمام الاستثمار في مشروعات أخرى في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

ويستثمر السودان بما لديه من ماشية، والتي تستوردها مصر المجاورة بشكل متكرر. ويكتف البلدان بالتعاون على عدة أصعدة، منها العسكرية.

ومن المقرر أيضاً أن يتسلم السودان 400 مليون دولار من السعودية والإمارات لتعمير مستلزمات الإنتاج الزراعي لموسمي الصيف والشتاء هذا العام.

ويرى خبراء أن الموارد الحيوانية التي يزرع بها السودان تنتظر إرادة سياسية ورؤية اقتصادية شاملة للاستفادة منها بعد التخلص من الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعرقل كل عمليات البناء والتقدم.

ويطمح السودان إلى تنمية صادراته التي تمثل أحد روافد النقد الأجنبي الشحيح الذي تشهد به البلاد جراء الهبوط الحاد في العملة المحلية.

ويساهم قطاع تصدير المواشي بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 52 في المئة من إجمالي ناتج القطاع الزراعي، حسب الإحصائيات الرسمية.

وتواجه الثروة الحيوانية صعوبات كبيرة تحول دون الاستغلال الأمثل لها، منها فرض رسوم على نقلها بين المحافظات المختلفة، وانتشار التهريب عبر الحدود. ويمثل الإهمال البيطري، أحد الصعوبات الأخرى أمام تصدير الثروة الحيوانية نظراً لغياب شروط الجودة وعدم وجود مسالخ متطورة، وهو ما يفقد القطاع قيمة مضافة يمكن أن تدر عائدات أكبر على الخزينة العامة للبلاد.